شبح الألغام يهدد سكان القرى الحدودية والبعض ينقّب عنها كي يبيعها لمسلّحين !

واسط / محمد الزيدي

ترك علي البدري أرضه الزراعية التي كان يقطنها مع عائلته في مدينة واسط بعد إصابة ابنته بلغم أرضي أثناء عملها داخل الحقل، حاملا معه هموم فتاة مقعدة ومعيشة صعبة.

الخوف من الألغام دفع الكثيرين من سكان المزارع الحدودية في واسط الى اتخاذ الخطوة ذاتها. فالخوف بات يطارد الأهالي كلما سقطت ضحية جديدة هناك ويدفعهم إلى الرحيل، بل إن بعضهم رحلوا عن المكان دون اكتشاف وجود الألغام.

يقول الرجل الذي بدا يائسا إن "الألغام تنتشر في مناطق كثيرة على الحدود وبعضها تنجرف باتجاه قرانا وأرضنا الزراعية بفعل السيول والأمطار الغزيرة التي عادة ما تشهدها المناطق الحدودية".

البدري الذي أصيبت ابنته بعاهة مستديمة بعد انفلاق لغم أرضي يصف الحكومة بـ"العاجزة" ويرى أنها لم تقدم لضحايا الألغام شيئا يُذكر ولم تسع بشكل جدي إلى مكافحة هذه المتفجرات التي تعرض الأهالي الى الموت في أية لحظة.

ويقول إن الحكومة العراقية ملزمة بموجب القوانين الدولية بانتشال الأهالي وتخليصهم مما يسميه بـ "خطر الموت الدائم" ويضيف "ليس من المعقول ان يستمر قتل الآمنين بواسطة الألغام والمخلفات الحربية بعد ثماني سنوات من عمر التغير السياسي في العراق دون ان تحرك الحكومة ساكناً".

الإحصائيات التي تقدمها الجهات الرسمية تشير إلى نزع وتفكيك عشرات الآلاف من الألغام في عدد من المدن العراقية. فالمنظمة العراقية لإزالة الألغام والمقذوفات وهي منظمة شبه حكومية اعلنت قبل شهرين أنها عالجت ٣٦ ألف لغم في عدد من المدن العراقية، لكن تلك المعالجات تبقى دون المستوى المطلوب.

القرى الواقعة على الشريط الحدودي تعاني وجود الألغام منذ نهاية الحرب العراقية – الإيرانية في عام ١٩٨٨. والمشكلة الحقيقية في القضية هي أن هذه الألغام دُفنَت في قاع الأرض ولا يمكن التحسس بوجودها من قبل الأهالي ألا بعد ان تنفجر.

وتشير الإحصاءات المتخصصة في دائرة شؤون الألغام في وزارة البيئة إلى أن ١٧٠٠ كيلو متر مربع من الأراضي العراقية ملوثة بـ ٢٥ مليون لغم، ومليون طن من المقذوفات غير المنفلقة والتي تهدد بمجموعها وبشكل مباشر ٢١١٧ تجمعاً مدنياً، يعيش فيها قرابة مليونين و ٧٠٠ ألف مواطن، فيما تبين الوزارة أن الإحصائيات جاءت اعتمادا على المسح التأثيري الذي أجرته منظمة VVAF.

وتنقسم الألغام المزروعة في الأراضي العراقية إلى أنواع عدة فمنها الألغام الأرضية والمضادة للأفراد والمضادة للدروع والألغام البحرية، وجميعها تنتشر بشكل عشوائي في مناطق مختلفة من العراق بما فيها محافظة واسط.

أم محمد ضحية أخرى من ضحايا الألغام تقول "كنت منهمكة في رعي ماشيتي حينما انفجر لغم ارضي تحت قدمي وتسبب في بترها".

الحزن والألم الواضحان في صوت المرأة التي تجاوزت عقدها الخامس يتضاعفان كلما واجهت صعوبة في الحصول على أطراف صناعية تمكنها من تلبية متطلبات عائلتها وأطفالها الخمسة، فالحياة كما تراها، بدت لا تطاق بعد الإصابة.

أم محمد تشاطر البدري رأيه حول عدم وجود دعم للمعاقين من قبل الجهات الحكومية وتقول "لم يقدموا ما ينبغي تقديمه.. كان يتوجب ان تتم معالجتنا مجانا، فجميع المصابين هم من العائلات الفقيرة".

وقد لا تختلف حالة الشاب قاسم مال الله عمن سبقه، فقد بُترَت ساقه بالكامل عندما كان متوجها لزيارة أقاربه وهو اليوم غير قادر على السير.

ويقول قاسم لـ"نقاش": "اضطرت عائلتي إلى بيع أرضنا الزراعية لإتمام نفقات علاجي وهي تعاني العوز والفاقة بسببي اليوم". ولم يحصل قاسم هو الآخر على أطراف صناعية تمكنه من السير مجددا فبقي طريح الفراش.

ورغم التحرك الذي شهدته دائرة شؤون الألغام في وزارة البيئة لإقناع بعض المنظمات الدولية بالعمل على ازالة الألغام داخل العراق، إلا أن طبيعة الإجراءات الأمنية المشددة التي تتبعها الدوائر المختصة مع المنظمات التي ترغب برفع هذه الأجسام هي التي تحول دون رغبة بعض المنظمات بالقدوم الى البلاد، بحسب المعلومات التي حصلت عليها "نقاش" من مصدر إعلامي في دائرة شؤون الألغام التابعة لوزارة البيئة ويقول المصدر أنه وبهدف الحد من إمكانية استخدام هذه الأجسام المتفجرة في أعمال إرهابية تقوم الدوائر المعنية في وزارتي الدفاع والأمن الوطني بجملة من الإجراءات الأمنية والتدقيقية على الشركات التي ترغب بالدخول للعراق والمساهمة في رفع هذه المتفجرات، وهذه الإجراءات تتطلب وقتا طويلا الأمر الذي ترفضه هذه الشركات.

ويضيف "مخلفات الحروب من الألغام والأجسام المنفلقة أكبر من إمكانيات الحكومة العراقية التي لا تمتلك خرائط دقيقة عن أماكن تواجدها".

وحول كثرة الألغام والأجسام القابلة للانفجار التي تنتشر في مناطق الشريط الحدودي يشير المصدر إلى أن معظم تلك المقذوفات تأتي منجرفة مع السيول والأمطار القادمة من إيران إلى تلك القرى، وهي تزداد يوما بعد آخر لاسيما في موسم الشتاء حيث لا يمكن إعطاء حصيلة نهائية لتلك الأجسام.

الألغام لا تتسبب في فقدان الأهالي لحياتهم أو بعض أطرافهم فحسب، بل غالبا ما تؤدي إلى ضياع مساحات واسعة من الأراضي الخصبة الصالحة للزراعة بسبب خوف السكان من الاقتراب منها.

علي فليح مدير ناحية زرباطية إحدى المدن الواقعة على الشريط الحدودي قال لـ"نقاش" إن الألغام والمتفجرات تسببت في ضياع ثلاث مقاطعات تمتد مساحتها الى أكثر من ثلاثين ألف دونم (الدونم ٢٥٠٠ متر مربع) هجرها المزارعون بسبب الانتشار المخيف للألغام بمختلف أنواعها في المكان.

ويضيف "فاتحنا الدوائر المعنية في الحكومة المحلية ووزارة البيئة وطلبنا منهم الإسراع في إيجاد حلول لهذا الخطر الكبير إلا إننا لم نر أي استجابة، وعلى رغم تسجيل عشرات الإصابات في صفوف الأهالي والمزارعين ورعاة الأغنام لكننا لا نمتلك التغطية المالية الكافية لتحمل نفقات علاج هؤلاء".

فليح لم يستبعد أن يقوم بعض الأشخاص بالإفادة من هذه الأجسام وبيعها الى مسلحين لاستخدامها في عمليات ارهابية، سيما وأن بعض ضحايا الألغام أصيبوا بالفعل أثناء محاولاتهم جمعها وبيعها إلى أشخاص معينين.

الدكتورة حمديه حسن رئيس لجنة البيئة في مجلس محافظة واسط قالت لـ"نقاش" إن شركتين متخصصتين تعملان على رفع الألغام في الوقت الحالي في مناطق الشريط الحدودي، لكن سعة انتشار الألغام تتطلب تحركا أكثر كثافة واستقدام شركات أخرى للعمل. واضافت "وجود الألغام خطر يداهم جميع سكان القرى المجاورة للحقول وهذا الخطر هو أكبر من إمكانياتنا كحكومة محلية".

لكن مدير الناحية يؤكد أن الشركتين المذكورتين لم تأتيا بهدف رفع الألغام بشكل مطلق إنما تعملان لحساب شركة (كاز بروم) الروسية التي تنقب عن النفط في حقل بدره النفطي والذي يحوي على الأجسام المتفجرة.

وأضاف "لم تأت الشركات الى قرى الشريط الحدودي بهدف رفع الألغام بشكل عام، إنما حصرت عملها ضمن المنطقة التي تنحصر فيها عمليات التنقيب خوفا من تعرض عمال الشركة الى إصابات بالألغام".

وقال إن شركة الخليج وهي شركة متخصصة في إزالة الألغام باشرت بالعمل قبل أكثر من ستة أشهر لإزالة الألغام في مناطق شرق واسط وهي تعمل لحساب شركة روسية ستنقب عن النفط في هذه المنطقة.

تضارب آراء المسؤولين والأهالي حول الدور الحكومي وعمل الشركات في إزالة الألغام لا يقلل من حجم المشكلة، إنما يكشف عن عمقها والحاجة الفعلية إلى تحرك مدعوم لإنقاذ الأهالي خصوصا أولئك الذين يقطنون القرى الحدودية، وعلى تماس مباشر مع الموت.

فريق طبي يتمكن من إجراء عملية نوعية في العراق

بغداد / المدى

تمكن فريق طبي متخصص في مركز الناصرية للقلب من إجراء تداخل قسطاري هو الأول من نوعه في العراق (توسيع تضيق حرج في الصمام الابهر) للمريض جاسم رحيم نزيل البالغ من العمر ٦٥ سنة .

وأوضح الدكتور تحسين الكناني استشاري أمراض القلب والطبيب المعالج لهذه الحالة ان المريض كان يعاني عجز القلب الاحتقاني الناتج عن تضيق الصمام الابهر حيث كانت الحالة المرضية متقدمة ومتفاقمة ولا يمكن إصلاحها جراحيا بسبب خطورة العملية الجراحية .

واكد الكناني ان هذه العملية الأولى من نوعها في العراق لمريض بمثل هذا العمر وقد تحسنت الحالة الصحية للمريض بشكل ملموس مما مكن من تخفيض جرعات الأدوية التي كان يتناولها وقد غادر المستشفى وهو بصحة جيدة.

قانون لتنظيم العطل والمناسبات الدينية

بغداد / المدى

أعلنت لجنة الأوقاف والشؤون الدينية انها تعتزم اقرار قانون لتنظيم العطل الرسمية وخاصة العطل الدينية وقال رئيس اللجنة علي العلاق لوكالة ○الفرات نيوز□" لجنة الاوقاف الدينية رفعت كتاباً رسميا الى مجلس النواب لوضع قانون تنظيم العطل الدينية على جدول الاعمال في الجلسات المقبلة".

واشار الى " طلبنا اليوم من مجلس النواب بكتاب رسمي موجه الى رئاسة مجلس النواب بأن يطرح هذا المشروع لقراءته ثانية وبعدها القرائة الثالثة ومن ثم اقراره ".

وخلص بالقول" ان القانون شمل العطل الدينية لجميع الاديان من بينها عيد رأس السنة وعيد الفطر وعيد الاضحى ورأس السنة الهجرية ١ محرم ويوم استشهاد الامام الحسين عليه السلام في ١٠ محرم و١٢ ربيع الاول المولد النبوي بالاضافة إلى عيد الماء للصابئة في ١٠حزيران وعيد الشبك ".

آلية جديدة في توزيع استمارات لجنة الـ ١٤٠ في الناصرية

بغداد / المدى

قرر مجلس محافظة ذي قار انتهاج آلية جديدة في توزيع استمارات المادة ١٤٠ الدستورية ، وذلك بعد تزايد أعداد المتقدمين لطلب تلك الاستمارات ، حيث تقرر أن يتم توزيعها وفقا لجداول زمانية ومكانية .

وذكر رئيس لجنة المتضررين في مجلس محافظة ذي قار رزاق محيبس لشبكة اخبار الناصرية ان لجنته عقدت اجتماعا طارئا بحضور اللجان المختصة برعاية المتضررين في مجالس الاقضية والنواحي ومدير مكتب مادة ١٤٠ في ذي قار ، لوضع حل للزخم الكبير للمواطنين أمام مكتب المادة ١٤٠ في الناصرية لاستلام الاستمارات وما يرافقه ذلك من محاذير أمنية .

وأشار إلى أن الاجتماع تمخض عن وضع آلية جديدة تمثلت بتشكيل لجان فرعية من قبل مكتب المادة ١٤٠ تعمل على توزيع الاستمارات في الاقضية والنواحي وفقا لجدول أسبوعي ، موضحا ان يوم الاثنين سيخصص لقضاء الجبايش و ناحيتي الحمّار والفهود في حين يخصص يوم الثلاثاء لناحيتي العكيكة والطار ، ويخصص يوم الأربعاء لناحية كرمة بني سعيد.

وبين ان شريحة المشمولين بالتعويضات وفقا لهذه المادة قد توسعت بعد صدور تعليمات جديدة من رئيس اللجنة المركزية في بغداد ،حيث شملت إعدادا كبيرة من سكان مناطق الاهوار .

ولفت الى وجود شكاوى بسبب شمول عدد من أعضاء حزب البعث المباد بتلك التعويضات حيث يعمل بعضهم على ترويج طلبات التعويض وفقا لهذه المادة .

مؤكدا ان مجلس المحافظة سيصدر قريبا توجيهاته بحرمان البعثيين من استمارات التعويض كون العديد منهم مشمولا بقانون المساءلة والعدالة .

كربلاء تستقبل أكثر من ١٦ مليون زائر في اربعينية الامام الحسين (ع)

كربلاء / متابعة المدى

شهدت محافظة كربلاء توافد أكثر من ١٦ مليون زائر من مختلف المحافظات العراقية بينهم ٥٠٠ الف زائر عربي واجنبي، لإحياء ذكرى اربعينية الامام الحسين ثالث الائمة عند المسلمين الشيعة، فيما اشار رئيس اللجنة الامنية بمجلس المحافظة الى ان الاجراءات الامنية كانت ناجحة.

وقال نائب رئيس مجلس محافظة كربلاء، نصيف جاسم الخطابي في تصريح صحفي امس السبت إن "محافظة كربلاء شهدت توافد نحو ١٦ مليون و٦٠٠الف زائر من مختلف المحافظات العراقية بينهم ٥٠٠ الف زائر اجنبي وعربي من دول اوربا وامريكا واستراليا وبريطانيا وايران والهند والسعودية والكويت وعمان والبحرين وافغانستان الى جانب دول اسلامية اخرى لزيارة المراقد الدينية لاحياء اربعينية الامام الحسين".

واضاف "اشرف على خطة الزيارة رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة نوري المالكي اضافة الى وزير النقل هادي العامري لتوفير الحافلات الخاصة بنقل الزائرين من كربلاء واليها".

وبين الخطابي أن "محافظة كربلاء شهدت ولاول مرة منذ اكثر من ٣٥ عاما تشغيل خط نقل السكك الحديد بين كربلاء والعاصمة العراقية بغداد بعد فتح خط سكك الحديد الذي يربط المحافظة بقضاء المسيب حيث المحطة الرئيسية ومنها الى العاصمة بغداد"، لافتا الى ان اكثر من ١٠وزارات عراقية تشارك حاليا في عملية نقل الزائرين الى محافظاتهم بواقع اكثر من ٢الفين و٥٠٠ حافلة اضافة الى شاحنات وزارتي الداخلية والدفاع".

ودعا الخطابي الحكومة الاتحادية ومجلس النواب العراقي الى التصويت على طلب محافظة كربلاء بتشكيل هيئة خاصة تعنى بالزيارات المليونية في العراق بعد رفض طلب تشكيل وزارة بهذا الخصوص على اعتبار ان الحكومة رشقت الكثير من وزاراتها"، مبينا ان "الزيارات المليونية تحتاج الى جهد امني وخدمي لا تقوى محافظة كربلاء والمحافظات الاخرى التي تشهد مثل هذه الزيارات على ادارته دون التعاون الذي تقدمه المحافظات المجاورة".

من جهته، أشار رئيس اللجنة الامنية في مجلس محافظة كربلاء الى ان القوات الامنية من الجيش والشرطة نجحت بشكل كبير في توفير الحماية للزائرين ومنع وقوع خروقات امنية اثناء الزيارة التي استمرت اكثر من ١٤ يوما.

وقال حامد صاحب ان "قيادة عمليات الفرات الاوسط وقيادة شرطة كربلاء نجحتا في تامين الحماية لاكثر من ١٦ مليون زائر داخل محافظة كربلاء"، معتبرا ان الخروقات التي حصلت في بعض الاماكن الخارجية كانت متوقعة في ظل حركة الزائرين لاكثر من اربعة محاور سيرا على الاقدام باتجاه كربلاء، وطول المسافة التي يقطعونها سيرا على الاقدام والتي تصل الى اكثرمن٥٠٠كم".

واضاف صاحب "كانت العمليات الاستباقية التي شنتها القوات الامنية قبل بدء الزيارة والتي القي القبض فيها على عدد كبير من المطلوبين لها دور كبير في تامين الحماية للزائرين، اضافة الى الطلعات الجوية لطيران الجيش والقوة الجوية العراقية الى امنت المناطق الصحراوية المحيطة بمحافظة كربلاء".

وتشهد محافظة كربلاء(١٠٨ كم) جنوب غرب العاصمة العراقية بغداد، حاليا مغادرة ملايين الزائرين الى محافظاتهم حيث وفرت اكثر من ١٠ وزارات عراقية باصات وشاحنات لنقل الزوار وقد تستمر عملية النقل حتى صباح يوم غد بحسب رئيس اللجنة الامنية في مجلس المحافظة.

وزيرة المرأة تسعى لعفو خاص عن سجينات

بغداد / المدى

أعلنت وزيرة الدولة لشؤون المرأة د. ابتهال كاصد الزيدي عن نية الوزارة إصدار مشروع قانون للعفوعن بعض المحكومات في قضايا جزائية.

جاء ذلك خلال استقبالها لمديرة السجن المركزي للنساء السيدة وقار مجيد امس، حيث بحث الطرفان سبل النهوض بواقع السجن ورعاية النزيلات.

وقالت الزيدي"نعتزم تقديم مشروع قانون اصدار عفو عن المدانات بجرائم تتعلق بتزوير الوثائق، حيث لوحظ ان بعض النساء اضطررن للتزوير لغرض التعيين او الزواج او تسجيل الاطفال في المدارس" وأوضحت الزيدي "ان خصوصية العفو عن النساء تأتي من طبيعة المجتمع حيث يشكل السجن في الكثير من الاحيان نهاية حياة المرأة الاجتماعية، اضافة الى احتمالية تأثرهن السلبي بسلوكيات بعض المحكومات بقضايا كبرى كالقتل والجريمة المنظمة". وتعهدت الزيدي لمديرة السجن بمتابعة مسألة ضرورة استبدال مكان سجن النساء المركزي الحالي الى مكان أوسع وأفضل يشمل اقساما للتعليم والتدريب ورياضا للاطفال وعيادة طبية على غرار سجن الرجال في الناصرية. مبينة أهمية هذه المتطلبات لغرض دمج المرأة في المجتمع وسوق العمل بعد خروجها من السجن.

واعلنت الزيدي في وقت سابق بدء الوزارة وضع الآليات لقانون حماية المرأة من العنف الأسري .

وقالت الزيدي في الملتقى السنوي الرابع لليوم الاسلامي لمناهضة العنف ضد المرأة والذي اقامه مكتب رئيس المجلس الاعلى الاسلامي عمار الحكيم ببغداد تحت شعار نهاية العام الماضي ان " وزارة الدولة لشؤون المرأة بدأت بوضع الآليات الستراتيجية بقانون حماية المرأة من العنف الأسري ضد المرأة الذي يتكون من [القانون والحماية والرعاية والوقاية] ، والذي من شأنه ان يقضي على ما تواجهه المرأة من عنف واضطهاد في المجتمع العراقي ".

وأضافت انه " على الرغم من ايجابية هذا القانون لكن الوزارة لن تستطيع وحدها ان تصنع شيئاً ما لم تتضافر كل الجهود من برلمان ومنظمات مجتمع المدني واعلام لمحاربة ومكافحة هذه الظاهرة الخطيرة". وتابعت الزيدي ان " المبادرة التي رعاها رئيس المجلس الاعلى الاسلامي العراقي الراحل عبد العزيز الحكيم في اعلان اليوم الأول من شهر صفر بالمناسبة الأليمة لذكرى سبي بنات رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، ونحن بدورنا نثمنها ونجلها لما تعبر عن حدث اليم يندى له جبين الانسانية جمعاء وانه ليوم يستحق ان يكون يوماً اسلامياً لمناهضة العنف ضد المرأة " ، مبينة ان " المرأة اليوم في العراق عانت كثيراً بعد عام ٢٠٠٣ من قتل وتشريد واعتداءات تستنكرها القيم الانسانية ، لذا ندعو الجميع من مؤسسات حكومية ومنظمات انسانية ان تساهم في القضاء على ظاهرة العنف ضد المرأة وارجاع حقوقها وانصافها بالشكل الذي يتناسب مع حجم مكانتها في المجتمع".